

فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن "المركز الديمقراطي العربي - برلين"

المجلد 1 . العدد الأول . مارس 2018

Regestration No. VR3373 - 6325 B

التدخل الفرنسي في مالي والسيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية: بين الأمننة والأفغنة

الأستاذ بويبية نبيل*

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة سكيكدة

ملخص المداخلة:

إن التدخل الخارجي القوي في منطقة الساحل الإفريقي عن طريق الحرب على ليبيا، ثم التدخل الفرنسي في مالي سرع بوتيرة كبيرة من الانفلات الأمني فيها، إذ أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو نموذج الأفغنة، على الرغم من التفاؤل الذي يطبع الكثير من التحليلات.

هذه المداخلة تحاول البحث في أهم السيناريوهات المتوقعة التي يأخذها التدخل الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي وأثره على مستقبل الأزمة الترقية في مالي.

إذ أن بروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة لا تماثلية في المنطقة متمثلة في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمجاعة والفقر وموجات الجفاف بالإضافة إلى تهديدات ومخاطر أخرى ليست بالجديدة كليا -الأزمة الترقية- بل كانت موجودة ولكن تطورت في أشكال متجددة واستفادتها من التهديدات والمخاطر اللا تماثلية أعطاها حساسية عالية وتصاعدا مستمرا، كل هذه التهديدات والمخاطر تتميز بسهولة انتشارها وانتقالها في منطقة الساحل الإفريقي ذات الجغرافية السياسية الملائمة، يساعدها على ذلك التدخل الأجنبي وطبيعة دول المنطقة التي توصف بالفاشلة والتي تعاني من ضعف الرقابة على حدودها الجغرافية مما سهل عملية اختراقها، كل هذه التهديدات والمخاطر الأمنية تتجلى في صورة حلقة أمنية واحدة وبمخارج عديدة تجعل من الصعب فك الارتباط بينها.

لذلك ستحاول هذه الدراسة معرفة معطيات المنطقة والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر بها سواء أكانت من داخلها أو من محيطها الإقليمي أو الدولي، من خلال التطرق لأهم خلفيات الأزمة الترقية، والمشروع الفرنسي التاريخي في المنطقة، ثم محاولة رسم السيناريوهات المتوقعة لها.

محاور المداخلة:

تمهيد

1- خلفيات أزمة التوارق:(حسب المقاربة البنائية)

1-1: الخلفية الاجتماعية

1-2: الخلفية التاريخية

1-3: الخلفية الاقتصادية

1-4: الخلفية السياسية

1-5: الخلفية الأمنية

2- التدخل الفرنسي في مالي: الجذور - الآليات - المالات

3- سيناريوهات مستقبلية

3-1 : سيناريو بقاء الوضع الراهن: -لا أمننة ولا أفغنة-

3-2: سيناريو تحسن الأوضاع في المنطقة: - تحقيق الأمننة-

3-3: سيناريو التحول نحو نموذج: -أفغنة المنطقة-

تمهيد

إن بروز تهديدات ومخاطر أمنية جديدة لا تماثلية في منطقة الساحل الإفريقي متمثلة في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود والمجاعة والفقر وموجات الجفاف بالإضافة إلى تهديدات ومخاطر أخرى ليست بالجديدة كليا -الأزمة الترقية- بل كانت موجودة ولكن تطورت في أشكال متجددة واستفادتها من التهديدات والمخاطر اللا تماثلية أعطاها حساسية عالية وتصاعدا مستمرا، كل هذه التهديدات والمخاطر تتميز بسهولة انتشارها وانتقالها في منطقة الساحل الإفريقي ذات الجغرافية السياسية الملائمة، يساعدها على ذلك التدخل الأجنبي وطبيعة دول المنطقة التي توصف بالفاشلة والتي تعاني من ضعف الرقابة على حدودها الجغرافية مما سهل عملية اختراقها، كل هذه التهديدات

والمخاطر الأمنية تتجلى في صورة حلقة أمنية واحدة وبمخارج عديدة تجعل من الصعب فك الارتباط بينها.

إن التدخل الخارجي القوي في المنطقة عن طريق الحرب على ليبيا، ثم التدخل الفرنسي في مالي سرع بوتيرة كبيرة من الانفلات الأمني فيها إذ أصبحت تتجه شيئا فشيئا نحو نموذج الأفغنة، على الرغم من التفاؤل الذي يطبع الكثير من التحليلات.

هذه المداخلة تحاول البحث في أهم السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأزمة الترقية في مالي وهو ما يحتم علينا معرفة معطيات المنطقة والمؤثرات التي تؤثر وتتأثر بها سواء أكانت من داخلها أو من محيطها الإقليمي أو الدولي، من خلال التطرق لأهم خلفيات الأزمة الترقية، والمشروع الفرنسي التاريخي في المنطقة.

1 - خلفيات أزمة التوارق:(حسب المقاربة البنائية)

اجتمعت العديد من العوامل لتجعل من دولة مالي ذات حساسية أمنية عالية وأرضية خصبة للنزاع الاثني، ويمكن تفصيل خلفيات هذا النزاع من خلال دراسة البنيات التالية: (1)

1-1: الخلفية الاجتماعية: يتعلق الأمر هنا بتحليل التركيبة البشرية في دولة مالي ومختلف الأطر السيسيولوجيا التي تحدد طبيعة التفاعل ومستواه بين التوارق ومختلف العرقيات الأخرى حيث نجد الصراع الدائم الشرس بين التوارق -الأسياد السابقين على الصحراء- والسود، إذ أصبح السود الأكثر سلطة وقوة من سادتهم السابقين «التوارق»، كما أن طبيعتهم الحرة لم تكن لتعجب حكام بلدانهم الذين كان همهم الأساسي حفظ النظام وليس نشر الحرية(2)، وقد أدت المطاردة التي شملتهم إلى لجوء العديد منهم إلى الجزائر التي كانت تمثل بالنسبة لهم الأمل في الحياة أكثر سهولة وكرامة، في حين أن آخرين استهوتهم التجربة الليبية، لكن النظام الليبي السابق سرعان ما دربهم وسلحهم ليشكل منهم وسيلة ضغط على كل من باماكو ونيامي وحتى الجزائر(3)

فالاختلافات الفيزيقية بين التوارق والعرقيات الأخرى والتي دعمتها التركيبة السكانية في البلد نجم عنها وضع قبلي واجتماعي تراتبي أدى إلى خلق مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول الثروة والسلطة.

كما أن الذاكرة التاريخية والضغائن القديمة لكلا الطرفين تحرك السلوك الصراعي لدى الطرفين (التوارق، النظام السياسي وحلفائه في مالي)، فانعدام الثقة بين الطرفين والخوف المتبادل من الآخر

أدى إلى تصعيد النزاع في كل مرة، والذي وصل إلى حد توزيع المخاوف ما بين التوارق وباقي الاثنيات في ظل وجود أقارب للتوارق في الدول المجاورة (خاصة في الجزائر وليبيا والنيجر)، فتشكل بذلك مفهوم التضامن الاثني المصلحي، وهو ما عمل على تعميق شعور كل أقلية بهويتها وذاتها مع تضخيم الاختلافات مع الآخرين.

مما أدى إلى انتشار-الإحيائية العرقية- التي تشكل السمة البارزة لدول منطقة الساحل الإفريقي المتعددة العرقيات، حيث أن تأثير انفجار الوضع في دولة من دول المنطقة وهو ما حدث في ليبيا يؤدي حتما لانتشاره في جميع أنحائها، مما يجعل إدارة هذه الحالة النزاعية أمرا دقيقا للغاية، فوسائل العرقية في هذا الإطار لا يمكن تصورها أقل من الآليات المسلحة والعنيفة، والأهداف ليست أقل من المطالبة بالانفصال الجزئي أو الكلي وهو ما يشبه المصيدة العرقية التي أوقعت فيها دول المنطقة فكانت دولة مالي أولى ضحاياها.

1-2: **الخلفية التاريخية**: أول ما يثيره السياق التاريخي هو دور الخبرة الاستعمارية من خلال الممارسات التي قام بها الاستعمار الفرنسي في المنطقة من أجل بسط نفوذه عليها، خاصة سياسة «فرق تسد»، عن طريق إثارة النعرات العرقية بين التوارف البيض كأقلية، وأسياد سابقين على منطقة الصحراء، يشتغل عندهم الأفارقة السود كعبيد أو كحرفيين في أحسن الأحوال، والذين أصبحوا أحسن من التوارق في الحقوق والواجبات، حيث أن خروج الاستعمار خول لهم كامتياز الهيمنة على إدارة شؤون الدولة، وبامتداد الحقبة الاستعمارية زادت الكراهية والعداء بين التوارق وباقي العرقيات الإفريقية، والتي ترجمت على أرض الواقع في شكل ابادات جماعية تعرض لها السكان التوارق بعد التدخل الفرنسي شمال مالي في جانفي 2013.

كما أن الاستعمار الفرنسي رسم حدودا هندسية لدول المنطقة بغض النظر عن التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات وحتى الامتدادات الجغرافية، التي لم يراع فيها الامتدادات العرقية والقبلية ولا طبيعة التنظيم الاجتماعي في المنطقة حيث توزع التوارق على خمس دول ذات سيادة، الأمر الذي ساعد وسرع من وتيرة انتشار آثار الأزمة بين هذه الدول.

1-3: **الخلفية الاقتصادية**: فالمستوى الاقتصادي يحدد لنا مدى استفادة كل عرقية من مختلف موارد البلاد وثرواتها ومن ثم مستوى التموقع الاثني في سلم القوى المحلي الداخلي والإقليمي.

فتموقع التوارق «بإقليم الحافة» وليس بإقليم الوسط أو القلب يمنح لهم مجالا أوسع للمناورة، ويعزز مركزهم التفاوضي مع السلطة المركزية، ويحدد أيضا سيطرتهم على مصادر الموارد الأولية

لدولتي مالي والنيجر، وكذلك امتلاكهم للموارد الاستراتيجية (اليورانيوم في النيجر، النفط والذهب وطرق المواصلات التجارية في مالي) والتهريب (مالي والنيجر) بالإضافة إلى القدرة الكبيرة على الحصول على مصادر لشراء المعدات العسكرية والأسلحة.

كما أن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي في كل من الدولتين مالى والنيجر أدى إلى اختلال التوازن في عملية التنمية الاقتصادية داخل البلدين خاصة خلال فترة الجفاف التي ضربت المنطقة (1970 1987–)، وهو ما ولد شعورا بالظلم والدونية والتهميش لدى التوارف الذين اقتنعوا بعدم التكافؤ الاقتصادي الذي من المستبعد استدراكه ما لم يمتلكوا وسائل القهر والقوة في شقها الاقتصادي، خاصة مع النتائج المترتبة عن التأثيرات المناخية لسنوات الثمانينات التي مست بجدية مسار حياتهم، حيث فقد الآلاف منهم مواشيهم وأصبحوا بدون مورد مالي، وهو ما دفع بالآلاف منهم إلى اللجوء نحو الجنوب الجزائري خاصة بتمنراست وإليزي، وبعد أن عانت الجزائر من الأزمة النفطية وما تبعها من أزمة اقتصادية أرجعت الآلاف إلى مالي والنيجر مما أدى بهم إلى الصدام مع العرقيات الأخرى والسلطات السياسية.

وانعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في دولة مالي برزت عدة مؤشرات طبعت الجو العام هناك أهمها: الثالوث الأسود (الفقر، المجاعة، المرض)، الذي زاد من معاناة السكان إذ صنفت مالي كدولة تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا، كما أنها مرشحة للفشل في آفاق سنة 2020،(4).

وهذا ما أثر على المستويات الاجتماعية وانتشار معدلات الوفيات بسبب الأمراض كالإيدز، وهو مؤشر على ضعف الهيكلة المؤسساتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات لتغلغل الجماعات التوارقية المسلحة في وسط التوارف وظهور الميليشيات المضادة لهم من السود المدعمين من الحكومة المركزية في الدولتين.

وهذه الوضعية تجد مبرراتها من خلال اللاتوازن واللاتكافؤ في الموارد والامتيازات التي تعتمد في أغلب الأحيان على قاعدة الولاء القبلي، وفق معادلة وجود مجموعة تملك كل شيء، ومجموعة أخرى لا تملك أي شيء، وهذا ما ولد الشعور بالاغتراب لدى العرقية المحرومة التوارف.

1-4: **الخلفية السياسية:** وهي تحصيل حاصل للبنية التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وفق قاعدة التأثير المتبادل بين البنيتين التحتية والفوقية، فقد شكل الواقع السياسي للإثنيات حساسية مفرطة من تحديد الوضع السياسي والقانوني للتوارف.

فطبيعة النظام السياسي الذي تشكل بعد استقلال دولة مالي فشل في تحقيق الاندماج السياسي للتوارف وفق منطق الرضا والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة، الذي هو أساس الوحدة الوطنية، لذلك نرى أن الأنظمة السياسية لدول منطقة الساحل كلها تعاني من أزمات سياسية مركبة متمثلة في: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة العدالة التوزيعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة السياسية.

فالنظام السياسي هناك تميز منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء التوارف من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للنظام، والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في إدارة شؤون الدولة.

هذا بالإضافة إلى طغيان مفهوم الدولة العسكرية -عمليا ونظريا- غير المراقبة في صلاحياتها وغير المحترمة لحقوق مواطنيها، وبناء على ذلك تم تكريس الانقلابات العسكرية كآلية للتداول على السلطة.

هذا بالإضافة إلى تعصب القادة السياسيين لإثنيتهم في سلوكياتهم، وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية، واستخدام النظام السياسي في مالي لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء، الذي كانت نتائجه تموقع كل إثنية في مجالها الجغرافي والدفاع عنه.

1-5: الخلفية الأمنية: هي بدورها انعكاس للبنيات السابقة وتتمثل أهم مظاهر البنية الأمنية لدولة مالي والتي ساعدت على بروز واستمرار أزمة التوارف في:

- غياب هيكلة حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميلشيات منتشرة بشكل واسع والتي تنظم على أساس اثني عشائري وفكري تعصبي، ويكون تمويلها من أحد الفواعل الرئيسية في المنطقة والتي لديها مصلحة معينة تسعى إلى الحفاظ عليها أو تحقيقها.

- ظاهرة عسكرة الأنظمة كانعكاس لتدخل الميليشيات في القضايا السياسية والاقتصادية ويمكن رصد هذا في منطقة الساحل ككل ومن بينها مالي من خلال أربعة نماذج أساسية: نظم مدنية بدعم عسكري كامل، نظم مدنية تفرعت عنها مؤسسة عسكرية ذات نزعة استقلالية، نظم استقلالية وصلت للسلطة بوساطة عسكرية، نظم عسكرية خالصة، وهي نماذج تؤكد سيطرة المؤسسة العسكرية على الشؤون السياسية والمدنية.

2 - التدخل الفرنسي في مالي : الجذور - الآليات - المآلات

تعود جذور المشروع الفرنسي في المنطقة إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بنهايتها تبنت فرنسا في أكتوبر 1946 دستورا جديدا كانت فيه مواد متعلقة بإفريقيا معدّة سلفا، ومنها مادة منشئة للاتحاد الفرنسي، والذي يعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأم من جهة، ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى جرى إدخالها في الاتحاد، وفي هذا الإطار قرّرت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر وإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشرقية الفرنسية في وحدة إدارية، وبهذا شكلت «المنظمة الموحدة للمناطق الصحراوية»، والتي قدّم مشروع إنشائها في شهر أفريل 1946 في مجلس الوزراء من طرف «فليكس هفوات بوانييه»، وتم تشكيل الهيئة العليا لتسيير هذه المنظمة والمكونة من 32 عضو: ثمانية ممثلين لسكان الصحراء الجزائرية، 02 ممثلين لسكان كل من الصحراء الموريتانية والمالية، النيجرية، التشادية، بالإضافة إلى ممثلي المجالس التشريعية للجمهورية(5)، إلا أن المشروع لم يفعل في حينه.

ثم عاد الاهتمام بالفكرة من جديد مع تدفق البترول في «حاسي مسعود» الجزائرية في نهاية الخمسينات، وبناء على ذلك تم اعتماد مشروع القانون المنشئ للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) في شهر ديسمبر 1956، ونشر في جانفي 1957 في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، وقد عرض المشروع على الزعماء التقليديين للمنطقة الدين رفضوه بشدة.(6)

واعتقد الفرنسيون أن الأمر يتعلق بمجال خال من السكان وبالتالي خال من المطالب الاستقلالية، ويمكن بسهولة إلحاقه بطريقة يتم بها إدماج هذا الإقليم الواسع ليكون امتدادا لفرنسا، وبوضوح فإن المشروع يهدف لفصل المجالات الصحراوية الجزائرية والمالية والموريتانية والنيجرية والتشادية، لتجعل منها فرنسا إقليما مستقلا مرتبطا مباشرة بباريس.(7) وبذلك تضمن فرنسا إقليما وافر الخيرات قليل السكان، مما يضمن لها مداخيل وافرة، ومطالب أقل من طرف السكان.

إن المشروع الفرنسي لم يكتب له النجاح أصلا، حيث رفضته الزعامات المحلية، وخاصة زعيم توارق الجزائر، الذي تنقل ديغول شخصيا إلى تمنراست ليعرض عليه تنصيبه ملكا على المنطقة مقابل قبوله بفكرة فصل جنوب الجزائر عن شمالها، وإلحاقها بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، لكن زعيم التوارق رفض العرض رفضا مطلقا.(8)

هذا بالإضافة إلى أن فرنسا كانت تعتبر المنطقة الشمالية من الساحل الإفريقي وخاصة الهقار

الجزائري بمثابة عمق استراتيجي لها، ولا يمكنها إيجاد منطقة أكثر أمنا من اجل حماية صواريخها النووية من هجوم مفاجئ مثل هذه المنطقة، لذلك لازالت فرنسا في سعي دائم للحصول على قواعد عسكرية قرب برج باجي المختار أقصى جنوب الجزائر.

كما أن احتكار فرنسا لشراء اليورانيوم النيجري جعلها تتدخل لمراقبة كل ما يجري بالمنطقة إلى درجة أن دبلوماسيين فرنسيين اعتبروا « حركة النيجريين من أجل العدالة « التي تقود تمرد التوارق في النيجر على علاقات وثيقة بتنظيم « القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، وهو ما نفته الحركة قطعيا عن طريق « كوسن ميغا»، رئيس الخلية السياسية للحركة في أوروبا، حيث اعتبرها محاولة من فرنسا لتوريط حركته في الإرهاب، مقابل الترخيص لفرنسا باستغلال مناجم جديدة لليورانيوم.(9)

فعند وقوع أي حادث سياسي أو غيره في المناطق التي كانت تحت حكم الاستعمار الفرنسي لا يمكن أن يحدث ذلك دون أن يبدي ممثل فرنسا في ذلك البلد رأيه في الموضوع.

وقد بلغ الأمر أن احد المسؤولين الفرنسيين في حديث له مع السيد «ساليفو أندري» رئيس المجلس الأعلى النيجري خلال المرحلة الانتقالية قال له ردا على مطالبة السيد «ساليفو» بإشراك الجزائر في حل النزاع التوارقي في النيجر «إن فرنسا يمكنها وضع الجزائر في الصورة فيما يخص سير المفاوضات»(10)

وهكذا تحاول فرنسا الإنفراد بالسيطرة على المنطقة، وإذا لم تستطع فإنها تلجأ لوسائل أخرى كإدخال أطراف أخرى في حل النزاع، كما حدث عندما أدخلت بوركينافاسو في الوساطة بين الحكومة النيجرية والثوار التوارڤ، حتى تستطيع السيطرة على الملف، وهذا في مواجهة الدور الجزائري الذي يعمل على حل النزاعات في المنطقة بهدوء.

المحور الآخر الذي تركز عليه الإدارة الفرنسية في مشروعها بمنطقة الساحل الإفريقي، ومستعمراتها السابقة بصفة عامة، والجزائر ودول المغرب العربي بصفة خاصة هو المجال الثقافي، أو القيم والمعايير الثقافية الفرنسية التي « تعد من الثوابت البنيوية والعضوية المعرفة لفلسفة السياسة الخارجية والعالمية الفرنسية، خاصة مع إيمان الحكومات الفرنسية المتتابعة عبر السنوات والعقود بضرورة حفاظها على موقع ثقافي لغوي متميز عالميا وبالخصوص على مستوى مجال نفوذها التاريخي في المغرب العربي «(11)، ومن أجل تكريس وجودها الثقافي غداة استقلال دول منطقة الساحل الإفريقي، عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال والنهوض المرافقة لها.

فإصرار فرنسا على الحفاظ على هذه الآليات التربوية كحق من الحقوق الامتيازية التي تحصلت عليها تعاقديا يشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لاستراتيجية واعية لتقزيم وإضعاف دول المنطقة، كما يقول فرانسوا بيرو(12)، فهذه الأطر التربوية والثقافية تمنح لفرنسا ليس فقط أدوات نقل معرفية أو ثقافية، لكنها تؤسس أولا وقبل كل شيء لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول، يقول «تيبو» في هذا المجال ما يلي:

«سوف تقوم سياسة التعاون الثقافية الفرنسية على ضمان استمرار عمليات الهيمنة الفرنسية على المنطقة، لأن هذه السياسة سوف تخلق بنية فوقية / نظام سياسي/ خادمة للامبريالية الفرنسية خاصة بعمل النخب الحاكمة على تشكيل الشعور الجماعي بما يتماشى ومنطق ترويض الإرادات واستعبادها، كما أن النخب التي تكونت بلغة موليير وتستخدمها كأداة اتصالية خطابية وإدارية تقوم بتطوير الآليات الكفيلة بضمان استمرار هذه الأصناف الثقافية، واللغوية الاغترابية مع خلق كل العراقيل الذكية لإفشال مشاريع الأصالة الحضارية والثقافية واللغوية التي تنادي بها الشرائح الاجتماعية غير الحاكمة والنخب المعربة التي تهمش بكل الوسائل المؤسساتية والإجرائية من عملية التجديد النخبوي والسياسي».(13)

وهذا ما يجعل التعاون الثقافي كما يقول ألفريد قروسي مجرد آلة شيطانية لإحكام الهيمنة الفرنسية على المستعمرات السابقة واستمرارها خاصة وأن هذه الأوامر الثقافية واللغوية والقيمية هي روابط صعبة التفسير.(14)

وتقوم هذه السياسة على استخدام مجموعة من آليات إحكام التبعية الثقافية منها:

1 - التأطير البشري والمادي للسياسة الثقافية، خاصة في مجالي التربية والتعليم.

2 - ترقية الوجود اللغوي الفرنسي سواء عن طريق الربط العضوي لعمليات عرقلة مشاريع التعريب بفعل الضغوطات السياسية، أو دعم مشاريع الإدماج اللغوي للفرنسية في المنظومة السياسية الثقافية، بل وحتى الرسمية بدعم الأدوات الإعلامية الخاصة، أو تغذية المنظومة الثقافية بالبرامج الإعلامية الإذاعية والتلفزيونية والمسرحية والموسيقية، لتدعيم الحس الثقافي الفرنسي، لكي تعطي مصداقية أكبر للمشروع الثقافي والحضاري الذي تدافع عنه النخب السياسية الحاكمة التي تعاني من الاغتراب الثقافي في مجتمعاتها مما سوف يدعم بالضرورة حظوظ نجاح المشروع الفرنسي في المنطقة الهادف إلى كسر اللغة العربية، وتحطيم الإدراك تجاه حضارة شعوب المنطقة ودينها.

3 - تقوم المراكز الثقافية والمدارس الفرنسية المنتشرة في دول المنطقة بالدور المحوري في نشر الثقافة واللغة والقيم الفرنسية.

وينتج عن هذه السياسة المركبة و بعيدة المدى والمرامي ما يلي:) 15(

1. اغتراب ثقافي للنخب مما يخلق شروخات ثقافية واجتماعية، وإيديولوجية خطيرة قد تؤدي لانفصامات مرضية مزمنة في الهوية في هذه المجتمعات.

2. تغذية القابلية الجماعية للتبعية على الأقل على المستوى النخبوي لفرنسا.

3. القابلية للتبعية سوف تخلق ميولات استهلاكية للمنتجات والقيم والأطر التنظيمية الفرنسية مما يعمق التبعية البنيوية لهذه الدول تجاه فرنسا.

فمن التأثيرات البنيوية والمرضية يظهر لنا تركيز فرنسا على البعد الثقافي في سياستها الخارجية، ومشروعها في منطقة الساحل الإفريقي، لأنه يشكل الإطار المسهل لعمليات قولبة الأذواق والعلاقات بما يتماشى ومخططات الصدارة العالمية لفرنسا على المستويات الثقافية وسياسيا واقتصاديا لأنه لا يمكن الفصل إلا إجرائيا وتحليليا بين كل أبعاد التبعية والهيمنة.

وعندما تعرض المشروع الفرنسي والمصالح الفرنسية في المنطقة للتهديد كان التدخل العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

فقد سجلت عدة عمليات اختطاف الرهائن الفرنسيين وطلب فدية لاستردادهم قام بها تنظيم القاعدة وعلى نحو واسع في شمال مالي ’فخلال شهر جويلية 2010 قام الجيش الموريتاني والفرنسي بعملية مشتركة لإنقاذ مجموعة من الرهائن المحتجزين في شمال مالي إلا أن هذه العملية باءت بالفشل ولا يزال ثمانية رهائن موجودين لدى القاعدة .

في الوقت الذى لا تستطيع فيه فرنسا أن تمنع رعاياها من التواجد في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ظل المصالح الحيوية الفرنسية في هذا الاقليم فالمصانع الفرنسية تعتمد على مخزون اليورانيوم الذى تحتويه أراضي النيجر حيث تعد أكبر منتج لهذا المورد في العالم، فشركة (أريغا) الفرنسية تدير عمليات استخراج اليورانيوم والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة (أو دي أف) للكهرباء في فرنسا وتعتمد عليه المصانع الفرنسية حيث تحتكر الشركات الفرنسية استخراج اليورانيوم من مناجم النيجر منذ أكثر من أربعين عاما، يضاف إلى هذا تطلع فرنسا لاستثمار الموقع الاستراتيجي

لدول غرب أفريقيا والأسواق التي يضمها الإقليم، لذلك تخشى فرنسا أن تستخدم الجماعات المتشدد في شمال مالي هذا الإقليم في نشر الفوضى في الدول المجاورة. أما الدول الأوروبية الأخرى فهي ترى أن وجود جماعات متطرفة في شمال مالي يهدد مصالحها وأمنها، كما أن هذه الجماعات بدأت في القيام بممارسات تتنافي مع حقوق الإنسان .

كل هذه المعطيات المتعلقة بخلفيات الأزمة الترقية والمشروع الفرنسي في المنطقة بإمكانها أن تدفعنا لوضع احتمالات لما يمكن أن تؤول إليه المنطقة مستقبلا، وهذا من خلال إتباع تقنية السيناريو الذي هو عبارة عن «وصف سلسلة من الأحداث يمكن وقوعها في المستقبل»(16)

3- سيناريوهات مستقبلية:

3-1: سيناريو بقاء الوضع الراهن: -لا أمننة ولا أفغنة-

إن خطورة الوضع في هذه المنطقة يتفق حولها كل دول المنطقة وكذلك المجتمع الدولي، بينما يرى أنصار هذا السيناريو أن واقع بلدان المنطقة وما يجاورها، بل وطبيعة النظام الدولي الحالي لا يسمح بتردي الوضع أكثر، كما لا يمكن إعادة الأمن والسلم إلى المنطقة بصفة نهائية، لأن الوضع أصبح من الخطورة بدرجة لا يمكن معالجتها في الأجل القريب أو المتوسط.

فالمتتبع للأوضاع الداخلية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية لدولة مالي يجدها متردية، فهي دولة هشة، فاشلة، ينتشر فيها الفساد بمختلف أشكاله من رشوة ومحسوبية واختلاس، وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة للأزمات السياسية، مثل أزمة الشرعية وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة التغلغل وأزمة المشاركة، بالإضافة لغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، فأي تنمية لا يمكن أن تتم إلا عبر توفير الاستقرار والأمن الذي لا يمكن توفيره عن طريق الطائرات الحربية الفرنسية ولا عن طريق جنود دول الإيكواس.

فالدائرة الداخلية لهذه المخاطر والتهديدات عندما تتسع لتلامس الدائرة الإقليمية، المتمثلة في نتائج الحرب على ليبيا، والدولية المتمثلة في التدخل الفرنسي، وبتدخل معطيات الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك، تعطي شرعية أكبر لنشاط الجماعات الترقية، والجماعات الإرهابية، (17) وبالمقابل ومع تقدم وتطور وسائل الحرب الفرنسية والدعم الدولي والإقليمي لها سيؤدي إلى كبح تحرك وتنقل هذه التحديات ولا يرتفع نشاطها وفعاليتها أكثر من درجتها الحالية مستقبلا.

إن ذلك يجعل من احتمال بقاء الوضع على ما هو عليه حاليا احتمالا أكثر قبولا، فتدخل الجزائر بإمكانياتها لمنع انتشار عدوى الانفلات الأمني والتنسيق الحاصل مع النظام الإقليمي – تجمع دول الايكواس– التي تعمل على الرفع من قدراتها واستعدادها، وبمساعدة القوى الدولية المتضررة اقتصاديا والمتضررة كذلك من عمليات الاختطافات التي شهدتها المنطقة. هذا ما يجعل من السهل التحكم في الوضع مقارنة بالإمكانيات المحدودة للجماعات المسلحة الترقية أو الإرهابية.

ويزداد هذا الاحتمال توقعا بمحاولة استغلال القوى الغربية الكبرى للحرب الأهلية الليبية عن طريق ترسيخ هذا الاحتمال عبر خدمة مصالحها، فغنى المنطقة بالنفط إلى درجة تأهيلها في المستقبل لتكون البديل عن الشرق الأوسط، سيدفع بالقوى الكبرى إلى تفضيل الاتجاه نحو بقاء الوضع الحالي (لا تهديد ولا هدوء – لا أمننة ولا أفغنة) لسنوات قادمة حتى تضمن لنفسها موقع قدم قار هناك في المستقبل.

الهدف الفرنسي من التدخل في مالي يتمثل في السيطرة على مواقع الثراء والأسواق في إطار الاستراتيجية الجديدة والمستقبلية، مثل السيطرة المباشرة على مصادر جديدة للثروات ومنابع النفط والغاز والذهب واليورانيوم والتدخل السياسي العسكري في كافة المشكلات الإقليمية وهذا من شأنه توفير مناخ آمن ومستقر لفرنسا ومصالحها في المنطقة وخاصة اليورانيوم في النيجر.

إذا فهذا السيناريو يرجح بقاء الوضع على ما هو عليه من مد وجزر وصراع بين كل من فرنسا وحلفائها الممثلين بالنظام المالي من جهة والجزائر والجماعات الازوادية من جهة أخرى، مع استمرار التهديد الارهابي، واعتماده على تكتيك حرب العصابات، حيث لن تتميز أوضاع المنطقة بالاستقرار التام ولا اللااستقرار .

3–2: سيناريو تحسن الأوضاع في المنطقة: – تحقيق الأمننة–

ينطلق هذا السيناريو من فرضية تحسن الوضع الأمني في مالي بالتدخل الفرنسي وتحرير الشمال من قبضة الجماعات الإرهابية وبمساعدة المجتمع الدولي، سيتم الانتقال بالأمن من مفهومه العسكري إلى مفهومه التنموي – الإنساني، وهذا مما يتوفر من دلائل مرتبطة بالأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية حاليا، ومن مؤشرات تفيد بإمكانية ترقية احتمالات التهدئة والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الشاسعة خاصة بعد استبعاد المشروع التوسعي للقذافي، وانطلاق جولات الحوار الوطني الشامل تحت رعاية دولية وإقليمية، وفقا لمنطق بناء دولة الحكم الراشد.

وفقا لهذا السيناريو ستفرز الحرب الفرنسية على الإرهاب سياسات عديدة في اتجاه تحقيق الاستقرار وترقية الإنسان في مالي وحقوقه السياسية والاقتصادية والثقافية، على اعتبار أن المنطقة في حاجة إلى الهدوء والاستقرار.

فالاهتمام بالتنمية المستدامة وبرامج معالجة المشاكل اليومية كلها تنصب في اتجاه بناء دولة القانون والعدالة الاجتماعية وتطويق العنف الإرهابي والجريمة المنظمة (18) وإذا ربطنا ذلك بوجود سياسة إقليمية في إطار منظمة الايكواس وقارية اشمل ضمن النيباد وبمساعدة المجتمع الدولي فان هذه الجهود يمكن التنبؤ لها بالنجاح، خاصة بعد الانسحاب الفرنسي من مالي المبرمج ابتداء من مارس 2013 وتكفل قوات دول الايكواس بعمليات حفظ السلم والأمن وبإشراف وتدريب من ضباط غربيين من المجموعة الأوربية والولايات المتحدة. ومراقبة من طرف المنظمات الدولية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان. وبهذا يمكن معالجة كل الظواهر السلبية المطروحة والمهددة لسلامة واستقرار مالي والمنطقة.

ويأخذ هذا السيناريو المصداقية أكثر على المدى البعيد نسبيا مقارنة بما كانت عليه المنطقة في السابق من سيطرة للجماعات الإرهابية على شمال مالي وبداية زحفها نحو الجنوب بسهولة ويسر واحتكام الحكام الماليين للانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي فإنها ستتجه وبإشراف فرنسي وإقليمي نحو تبني النظام الجمهوري الذي يحتكم إلى الانتخابات وإشراك الشعب عن طريق التعددية السياسية مما يقلل ويقلص من الصراع والاحتكام إلى وسائل العنف والتطاحن بين الطوارق والسود.

كما أن الاهتمام الدولي بهذه المنطقة وخاصة الفواعل الرئيسية فيها وهي الجزائر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية سيرفع من درجة التعاون واحتمال تحسن وضعها الأمني مستقبلا في محاولة لتبييض صورة الوضع لما بعد التدخل في مالي وليبيا.

ويعزز هذا السيناريو الثروات الموجودة بالمنطقة على غرار الذهب والحديد واليورنيوم والزنك والنفط الذي يدفع الدول المهتمة بذلك إلى بناء السلام والاستقرار قبل الاستثمار هناك، ففي ظل الضعف الكبير لدولة مالي وعدم قدرتها على حماية أمنها من المخاطر والتهديدات الآنية والمتوقعة، وضعفها للاستجابة لكل حاجياتها ولتهيئتها للانخراط أكثر في الاقتصاد العالمي بما يفيد الشركات العابرة للقارات، فإن فرنسا تكفلت برسم وصيانة المعالم الأمنية لهذه المنطقة على غرار باقي مناطق العالم. (19)

وفي هذا السياق تتبنى فرنسا رؤية الجزائر للتحديات الأمنية في المنطقة وكيفية التصدي لها، فبشأن الجماعات الإرهابية ونظرا لاستحالة إرضائها لابد من استئصالها من جذورها وتبني خيار الهجوم الوقائي، على أساس أنها تملك الحق في ذلك باستخدام القوة الوقائية لضمان عدم انتشار التهديد الإرهابي في باقي المنطقة التي تعتبر مجال نفوذ استراتيجي لفرنسا، كما تتبنى الرؤية الجزائرية في ضرورة إقامة حوار وطني مالي شامل يضمن التحول الديمقراطي السلمي، عن طريق إشراك كل المكونات الإثنية التي تؤمن بالحوار ووحدة التراب المالي، كخطوة أولى نحو بناء دولة القانون والعدالة، وفق مسارين الأول أمني-سياسي والثاني تنموي، يتم من خلاله منح التوارق حكما ذاتيا في إطار حكومة فدرالية، وبالمقابل يتعهد التوارق بتصفية الإقليم من نشاط قاعدة المغرب الإسلامي على شاكلة «تجربة الصحوات» في العراق.(20)

ويعزز فرص تحقق هذا السيناريو أن الحرب الحالية ستكون لها نتائج إيجابية عن طريق القضاء على كم كبير من الأسلحة مما سيساعد على تخفيف حجم السلاح في الإقليم وتفريغه منه بشكل واسع، وقد تنجح القوى الدولية في تحديد أماكن إخفاء الأسلحة المتطورة القادمة من ليبيا مما يسهل عملية قصفها تحت طائلة المواجهات العسكرية بين الدولة المالية والمقاتلين.

3-3: سيناريو التحول نحو نموذج: أفغنة المنطقة

يركز هذا السيناريو على فرضية تدهور الوضع الأمني في مالي ومنطقة الساحل الإفريقي ككل، خاصة بعد التدخل الفرنسي والغربي كطرف موجه وحاسم في الصراعات الداخلية في المنطقة -مالي، ليبيا-، وإحساس الجماعات الترقية بأن فرنسا والنظام الدولي قد اختاروا أخيرا حليفهم في المنطقة وهو النظام المالي والأفارقة السود على حسابهم، وأنه لم يتم إعطائهم الفرصة والوقت الكافي للتعامل مع التواجد الإرهابي فوق أراضيهم، وبالتالي الانتقال نحو خطوة أخرى وهي حرب العصابات التي يتقنونها ويجيدونها، تساعدهم في ذلك الجغرافية السياسية للمنطقة وحالة الشحن الكبيرة التي حصلت لديهم نتيجة عمليات التصفية الجسدية والإبادات التي تعرض لها أهلوهم على يد الجيش والميليشيات المالية المدعومة من الجيش الفرنسي الغازي.

بمعنى أن الوضع الأمني الحالي غير المتحكم فيه يشهد احتمالات مفاجئة أو أزمات غير منتظرة من نتاج وضعه الداخلي والإقليمي والدولي، فتؤثر في اتجاه تصعيد التهديدات والمخاطر الأمنية فيها، فنكون بصدد تحول جذري إلى الأسوأ ينتج لنا نموذج أفغانستان وباكستان إفريقيا(مالي والجزائر).

وحتى في حال نجاح الخيار العسكري فإن فرنسا ستطلب من الحكومة المالية الثمن وهو مزيد من التبعية لباريس مما يعيد للأذهان فترات الحقب الاستعمارية للبلدان الإفريقية، وليس من المستغرب اهتمام القوى الدولية بالصراع الدائر في هذا البلد الإفريقي وفي إقليم أزواد بعد الكشف عن الموارد المعدنية واحتياطيات من النفط واليورانيوم والغاز والفوسفات وكل هذه الثروات تزيد من رغبة القوى الأجنبية في شمال مالي، وبالتالي فإن الخاسر الأكبر من التدخل العسكري الغربي والإفريقي هو المواطنين من أهالي مالي.

إن النجاح المؤقت للقوات الفرنسية في إبعاد الجماعات المسلحة المالية عن المدن الرئيسية في الشمال (قاو، كيدال، تمبوكتو) سيغير مسار العمليات العسكرية وسيفرض حرب العصابات عن طريق عمليات «الكر» و«الفر» بين القوات الفرنسة، والجماعات المسلحة ذلك أن القصف الجوي الفرنسي لن يحسم المعركة على الأرض.

وزيادة على أن الأوضاع الداخلية في كل من ليبيا ومالي والنيجر مشتعلة، تحمل باقي بلدان المنطقة في رحمها أزمات عديدة ومتنوعة، فالفقر والحاجة يعبر عن الضعف وعدم القدرة، وكذلك يعبر عن التناقضات التي لن يكون من السهل التحكم فيها وبالتالي سيكون مآلها الانفجار.

يساعد ذلك مجموعة من العوامل من أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، خاصة بعد اندلاع الحرب الليبية وهو من بين الأسباب التي جعلت الجماعات الإرهابية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» تلتحق بالمنطقة للحصول على السلاح، وعولمة نشاطها هناك.

وهو الخطر الذي يجب أخذه بجدية أكبر على المستوى الإقليمي لسهولة الحركة وسهولة الحصول على السلاح وضعف نظم الرقابة والاستفادة من المجال الواسع الفارغ، المغري لتنقل الأشخاص بطريقة غير قانونية لتهريب السلاح والمخدرات ومختلف السلع، فهي إذا مجال خارج القانون الداخلي لهذه الدول وكذا القانون الدولي.

ولأن التحكم في ذلك في المدى القريب غير وارد، نظرا للإمكانات المحدودة لدول المنطقة، وعدم جاهزية التوارق لقبول التدخل الفرنسي، فإن المستقبل يوحي باستفحال هذه الظاهرة إلى درجة خطيرة، إذ أن قلة فعالية الجيوش الإفريقية (3300 جندي) في حروب كهذه وهي التي لم تتلقى أي تدريب على مكافحة الإرهاب ناهيك عن النقص اللوجستي الذي تعاني منه فالقوة الإفريقية تلك تتكون أساسا من جنود كل من نيجيريا والسنغال والنيجر والتي ليس لأي أحد أن يقول عنها أنها

قوى عسكرية «بالمعنى الحديث» للكلمة فهي لا تتوفر على الحنكة التكنولوجية و لا القوة المادية بل لن تستفيد من أي دعم لوجستي ما دامت الدول الكبرى مثل فرنسا تقول أنها سترسل ضباطا لتكوين الأفارقة . (21)

ولعل التحفظات التي أبدتها الجزائر حول تدخل عسكري بمالي تنبني على أساس «قرار مجلس الأمن الأخير و الذي يكلّف الأفارقة بإيجاد تصور ثنائي يجمع استعمال القوة بالحوار، حيث ترى الدبلوماسية الجزائرية ترى أنه لم يتم احترام الشق الثاني من القرار الأممي في القرار الصادر عن قمة «أبوجا». لذلك وصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الجزائرية، قرار التدخّل العسكري في شمال مالي بـ»الخطأ الكارثي».(22)

إذ أن «الجزائر اختارت خروجًا للأزمة في مالي عن طريق الحوار بين الحكومة المالية والجماعات الانفصالية في الشمال، وسيكون خطأ كارثيًا تنفيذ تدخّل عسكري سيفهم منه بأنه تدخّل يستهدف كسر التوارق» وتزداد خطورة التهديدات الأمنية إذا ربطنا ما سبق بطبيعة الوضع الدولي، بعد التدخل الغربي في ليبيا حيث زادت الاهتمامات الغربية بالمنطقة من واقع أهميتها الاستراتيجية الجديدة، فهي مرجحة لأن تكون منطقة مواجهات استراتيجية، «منطقة حاجز» أي منطقة لتجاذب الدول الكبرى، تحاول فيها كل دولة كبرى أن تسجّل نقاطًا وأن تثبت سلطتها على حساب الدول الكبرى الأخرى.

ومع ما تزامن هذه التهديدات مع ما تحتضنه المنطقة وما جاورها من أزمات يمكن أن تصدر إليها فإن المنطقة الآن تعيش على بركان من المتفجرات، يجعلها مستقبلا أسخن بقعة في العالم بدلا من الشرق الأوسط وأفغانستان.

إذن يصل هذا السيناريو إلى أنه نتيجة لالتقاء الظروف والعوامل الخارجية المتعلقة بالمشاريع الأجنبية في المنطقة مع العوامل والظروف الداخلية المتمثلة في وقوع تقاطع بين منحى العنف المتصل بالتدخل الفرنسي في مالي ومنحى العنف المتصل بنتائج الحرب الليبية ومنحى العنف المتصل بالإرهاب ومنحى العنف المتصل بالغليان الاجتماعي، ومنحى العنف المتصل بالجريمة المنظمة، فتحدث أزمة أمنية عنيفة في منطقة الساحل الإفريقي لم تشهدها المنطقة من قبل.

هوامش المداخلة:

1. بويبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2010/ 2011، ص ص 36 – 39

2. Slifou André : la question touareg au Niger، Ed Karthala، paris، 1993 p 37.

3. Attilio Guadio : quel paix pour les touaregs du Niger، France et pays arabes، no 1091، avril 1991،p p 10،12

4. محند برقوق: إشكالية الأمننة الجهوية، محاضرة غير منشورة، الملتقى الوطني الأول حول الأمننة في المغرب العربي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل، الجزائر، يوم 28/ 04/ 2009.

5. Edmond bernus:être touareg au mali، étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération، France، 1996، p 33

6. مجلة الوحدة، عدد (534)، 1999، ص26.

7. René Otayek. La politique extérieure de la Libye. Et Karthala، Paris، 1986.P73.

8. جريدة الخبر، العدد 5301، بتاريخ 21/ 04/ 2008..

9. Salifou andré.op.Cit.P24.

10. سالم برقوق: الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي: مجلة العالم الاستراتيجي. العدد 3. ماي 2008، الجزائر. ص 2.

11. المرجع نفسه.

12. المرجع نفسه..

13. المرجع نفسه.

14. المرجع نفسه.

15. مصطفى صايج: ثلاث قراءات في العلاقات الأمريكية-الجزائرية، يومية البلاد الجزائرية، عدد يوم 12 مارس 2006

16. وليد عبد الحي: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص 97.

17. قادري حسين، مستقبل الوضع الامني في الساحل الإفريقي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، العدد 7 نوفمبر 2008 .

18. المرجع نفسه.

19. المرجع نفسه

20. الطوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف

http: / /www.aljazeera.net /analysis /pages /d41dcaff-cc11-42b3-ba82-a3f147fb7f7e

21. سيناريوهات الحرب و جهود السلام، الاذاعة الجزائرية شمال مالي

http: / /www.radioalgerie.dz /ar /2010-04-29-13-30-51/ 2010-10-12-13-57-34/ 18759-00000 اي ..

22. المرجع نفسه.